البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
آذار 2013

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2012 بنسبة 2.7٪، بالمقارنة مع 2.6٪ خلال عام 2011. كما أظهرت أحدث البيانات المتوفرة تبايناً في أداء مؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات تحسنا في أدائها كمقبوضات بند السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة، أظهرت بعض المؤشرات الأخرى تراجعاً في أدائها كارتفاع كل من عجز الحساب الجاري ورصيد صافي الدين العام.

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ خلال عام 2012 مقابل 2.6٪ خلال عام 2011. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بنسبة 7.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. أما معدل البطالة فقد شهد انخفاضاً خلال عام 2012 ليصل الى 12.2٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 12.9٪ خلال عام 2011.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2013 بمقدار 1,591.1 مليون دولار (24.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 8,223.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 149.8 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 25,094.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 48.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 17,878.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 429.9 مليون دينار (1.7٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 25,399.5 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 577.8 مليون دينار (3.3٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 147.9 مليون دينار (2.0٪).

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2013 بمقدار 84.8 نقطة (4.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 2,042.4 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,807.7 مليون دينار (8.2٪ من GDP) خلال عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,382.8 مليون دينار (6.8٪ من GDP) خلال عام 2011. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,733.0 مليون دينار ليبلغ 11,648.0 مليون دينار (53.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 445.6 مليون دينار ليصل إلى 4,932.4 مليون دينار (22.5 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 75.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2012.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 4.1٪ لتبلغ 420.8 مليون دينار، هذا فيما انخفضت المستوردات بنسبة 13.9٪ لتبلغ 1,166.9 مليون دينار، وتبعاً لذلك تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 18.6٪ ليصل إلى 746.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الاولين من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع كل من مقبوضات السفر بنسبة 1.8٪ ومدفوعاته بنسبة 3.6٪، وإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.1٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2012 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,979.2 مليون دينار (18.1٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,462.6 مليون دينار (12.0٪ من GDP) خلال عام 2011، هذا فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 996.1 مليون دينار خلال عام 2012 مقارنة مع 1,046.2 مليون دينار خلال عام 2011، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2012 ارتفاع صافي التزامات المملكة صافي نحو الخارج بمقدار 19,135.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع التزام للخارج بلغ 15,242.8 مليون دينار في نهاية عام 2011.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شهر شباط من عام 2013 بمقدار 1,591.1 مليون دولار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 8,223.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 149.8 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 25,094.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 48.7 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 17,878.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 429.9 مليون دينار (1.7٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 25,399.5 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك المرخصة خلال شهر شباط من عام 2013، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 84.8 نقطة (4.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 2,042.4 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2013 بحوالي 0.5 مليار دينار (2.5٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتصل إلى 19.6 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

2012		نهاية شباط 2012	2013
US$ 6,632.6 -37.0٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 9,753.7 -7.4٪	US$ 8,223.7 24.0٪
24,945.1 3.4٪	السيولة المحلية	24,346.4 0.9٪	25,094.9 0.6٪
17,829.8 12.5٪	التسهيلات الائتمانية	16,437.1 3.7٪	17,878.5 0.3٪
15,375.6 7.6٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	14,535.0 1.8٪	15,412.9 0.2٪
24,969.6 2.4٪	إجمالي ودائع العملاء	24,686.3 1.3٪	25,399.5 1.7٪
17,711.0 -7.4٪	ودائع بالدينار	19,118.0 0.0٪	18,288.8 3.3٪
7,258.6 38.0٪	ودائع بالعملات الأجنبية	5,568.3 5.9٪	7,110.7 -2.0٪
20,387.1 2.4٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	20,075.6 0.9٪	20,549.3 0.8٪
15,084.3 -8.6٪	ودائع بالدينار	16,392.4 -0.7٪	15,531.3 3.0٪
5,302.8 56.0٪	ودائع بالعملات الأجنبية	3,683.2 8.4٪	5,018.0 -5.4٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2013 بمقدار 1,591.1 مليون دولار (24.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 8,223.7 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.5 شهراً.

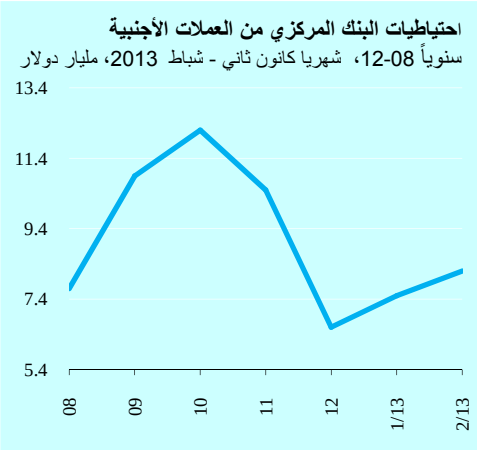

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 149.8 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتبلغ 25,094.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 227.5 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال شهر شباط من عام 2013 مع نهاية عام 2012 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

– ارتفعت الودائع خلال شهر شباط من عام 2013 بمقدار 168.0 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتصل إلى 21,898.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 259.1 مليون دينار (1.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

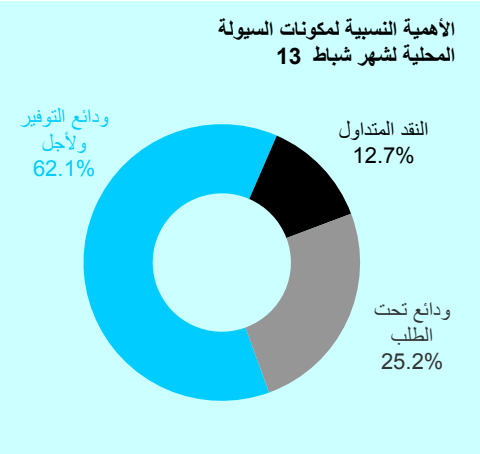

– انخفض النقد المتداول في نهاية شباط من عام 2013 بمقدار 18.2 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 3,196.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 31.6 مليون دينار (1.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

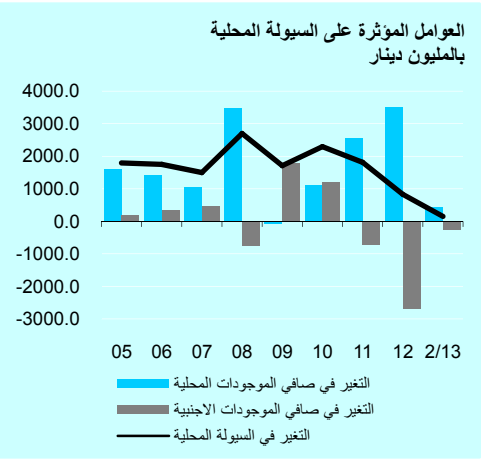

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شباط من عام 2013 بمقدار 415.8 مليون دينار (2.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقابل ارتفاع قدره 491.2 مليون دينار (3.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 743.1 مليون دينار (3.6٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 327.3 مليون دينار (12.8٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شباط من عام 2013 بمقدار 266.0 مليون دينار (4.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض مقداره 263.7 مليون دينار (2.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأتى ذلك محصلة لانخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 587.8 مليون دينار، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 321.8 مليون دينار (5.2٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2012		نهاية شباط 2012	نهاية شباط 2013
6,665.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**9,106.4**	**6,399.5**
6,139.7	البنك المركزي	8,733.8	6,461.5
525.8	البنوك المرخصة	372.6	-62.0
18,279.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**15,240.0**	**18,695.4**
-2,562.7	البنك المركزي، منها:	-5,380.3	-2,890.1
1,567.8	الديون على القطاع العام (صافي)	436.3	1,215.2
-4,150.5	أخرى (صافي*)	-5,836.2	-4,125.2
20,842.4	البنوك المرخصة	20,620.3	21,585.5
8,377.1	الديون على القطاع العام (صافي)	7,069.4	8,815.1
15,953.5	الديون على القطاع الخاص	15,164.2	15,987.7
-3,468.2	أخرى (صافي)	-1,613.3	-3,217.3
24,945.1	**السيولة المحلية (M2)**	**24,346.4**	**25,094.9**
3,215.0	**النقد المتداول**	**2,987.7**	**3,196.8**
21,730.1	**الودائع، منها:**	**21,358.7**	**21,898.1**
5,395.6	بالعملات الأجنبية	3,812.5	5,147.4

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

قام البنك المركزي بتاريخ 2012/12/03 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بمقدار 75 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2012		شباط 2012	شباط 2013
5.00	إعادة الخصم	5.00	5.00
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.75	4.75
4.00	نافذة الإيداع	2.75	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر إعادة الخصم: 5.00٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.75٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00٪.

بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.

بلغ سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر 4.25٪.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2013 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.67، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 بمقدار 48 نقطة أساس.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط 2013 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.79٪، وليرتفع بذلك ما مقداره 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

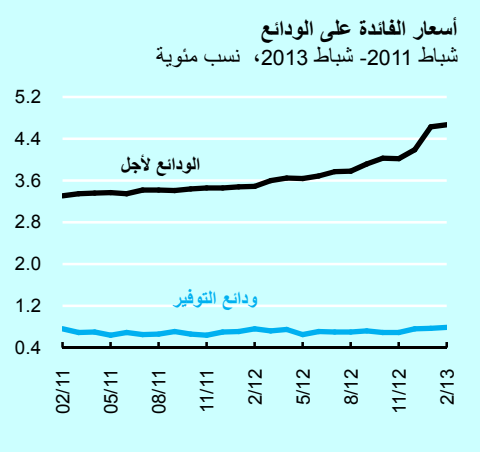

- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.49٪، وليرتفع بذلك بمقدار 7 نقاط اساس عن مستواه في نهاية العام السابق.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط 2013 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.35٪، وليرتفع بذلك ما مقداره 7 نقاط اساس عن مستواه في نهاية العام السابق.

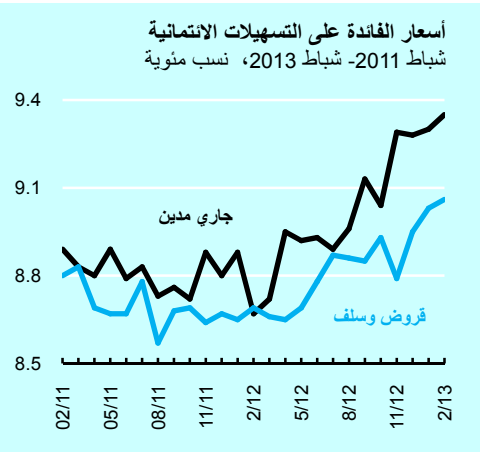

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر شباط 2013 بمقدار 62 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.25٪، وليرتفع بذلك ما مقداره 66 نقطة اساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2012		شباط 2012	شباط 2013	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.42	تحت الطلب	0.46	0.49	7
0.76	توفير	0.76	0.79	3
4.19	لأجل	3.49	4.67	48
	التسهيلات الائتمانية			
9.59	كمبيالات واسناد مخصومة	9.54	10.25	66
8.95	قروض وسلف	8.69	9.06	11
9.28	جاري مدين	8.67	9.35	7
8.68	الإقراض لأفضل العملاء	8.24	8.87	19

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط 2013 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وليرتفع بذلك ما مقداره 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط 2013 ما نسبته 8.87٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 19 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2012.
- ونتيجة لهذه التطورات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل بمقدار 37 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2012 ليبلغ مستواه 439 نقطة أساس في نهاية شباط 2013.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شباط من عام 2013 ما مقداره 17,878.5 مليون دينار، مرتفعاً بما مقداره 48.7 مليون دينار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 585.9 مليون دينار (3.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر شباط من عام 2013، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 95.3 مليون دينار (4.7٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين بمقدار 55.1 مليون دينار، وقطاع التجارة العامة والإنشاءات بمقدار 46.2 مليون دينار (1.2٪) و 34.1 مليون دينار (0.9٪) على التوالي. بينما انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 190.0 مليون دينار (7.1٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 37.3 مليون دينار (0.2٪) والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بحوالي 6.3 مليون دينار (0.7٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط من عام 2013 ما مقداره 25,399.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 429.9 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 308.4 مليون دينار (1.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شباط من عام 2013 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 230.2 مليون دينار (8.8٪)، وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 162.2 مليون دينار (0.8٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 21.2 مليون دينار (1.2٪)، وارتفاع الودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 16.3 مليون دينار (5.9٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2012.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شباط من عام 2013، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 577.8 مليون دينار (3.3٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 147.9 مليون دينار (2.0٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2012.

بورصـــة عمـــــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2013 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر شباط 2013 بمقدار 9.3 مليون دينار (4.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 213.9 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 41.2 مليون دينار (26.1٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 418.5 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 62.1 مليون دينار (17.4٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2012.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2013 بواقع 65.8 مليون سهم (30.6٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 280.7 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 28.4 مليون سهم (13.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 495.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 437.8 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2013 انخفاضاً قدره 3.3 نقطة (0.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,042.4

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقا للقطاع

2012		شباط 2012	شباط 2013
1,957.6	الرقم القياسي العام	**1,959.8**	**2,042.4**
2,363.6	القطاع المالي	2,412.3	2,507.0
2,176.6	قطاع الصناعة	2,128.1	2,211.1
1,651.1	قطاع الخدمات	1,636.4	1,685.7

المصدر: بورصة عمان.

نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 13.2 نقطة (0.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 84.8 نقطة (4.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، مقابل انخفاض قدره 35.3 نقطة (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث ارتفع الرقم القياسي لكل من القطاع المالي بمقدار 143.4 نقطة (6.1٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 34.6 نقطة (2.0٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 34.5 نقطة (1.6٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

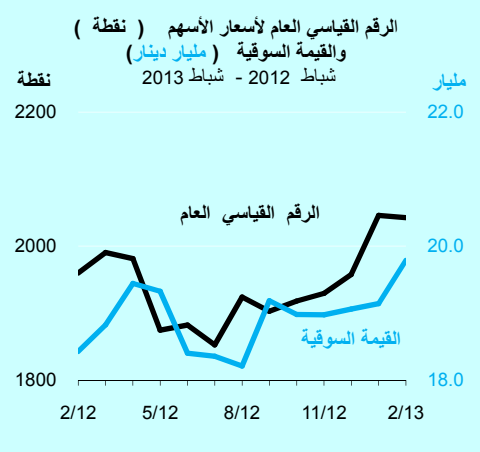

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2013 ما مقداره 19.6 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.2 مليار دينار (1.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.4 مليار دينار (2.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما خلال الشهرين الاولين من عام 2013، فقد ارتفعت القيمة السوقية بما يقارب 0.5 مليار دينار (2.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.5 مليار دينار (2.6٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر شباط من عام 2013 تدفقاً موجباً بلغ 4.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2012. حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2013 ما قيمته 28.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 24.6 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013 فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 11.3 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 3.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2012		شباط 2012	شباط 2013
1,978.8	حجم التداول	198.8	213.9
7.9	معدل التداول اليومي	9.5	10.7
19,141.5	القيمة السوقية	18,822.5	19,622.5
2,384.1	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	233.1	280.7
37.6	صافي استثمار غير الأردنيين	(1.3)	4.2
322.9	شراء	19.3	28.8
285.3	بيع	20.6	24.6

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما GDP خلال الربع الرابع من عام 2012 بنسبة 2.2٪ بأسعار السوق الثابتة، وذلك مقابل نمو 3.1٪ خلال نفس الربع من عام 2011. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 6.4٪ مقابل نمو نسبته 9.6٪ خلال الربع الرابع من عام 2011.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2012 نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال عام 2011. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 7.3٪ مقابل نمو نسبته 9.1٪ خلال عام 2011.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بنسبة 7.2٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- انخفض معدل البطالة خلال عام 2012 إلى 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) وذلك مقابل 12.9٪ (11.0٪ للذكور و 21.2٪ للإناث) خلال عام 2011، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.9٪.

تطورات GDP خلال عام 2012

على الرغم من استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، تمكن الاقتصاد الوطني خلال عام 2012 من تسجيل نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال عام 2011. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، والذي شهد نمواً نسبته 3.2٪ مقابل تراجع نسبته 1.1٪ خلال عام 2011، فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 2.5٪ مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال عام 2011، الأمر الذي يشير إلى تباطؤ نمو القطاعات الإنتاجية. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد سجل نمواً نسبته 7.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.1٪

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2010 -2012
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6	2.2	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9	6.4	**7.3**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر
2012-2010

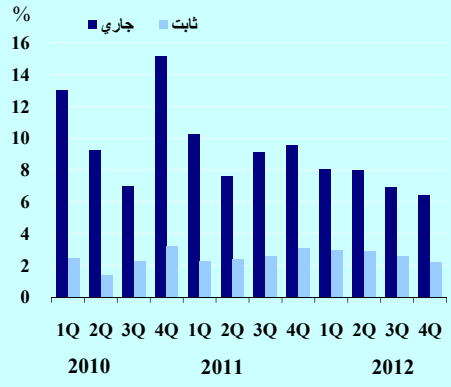

خلال عام 2011. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 4.5٪ خلال عام 2012 مقابل ارتفاع أكبر نسبته 6.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2012 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (1.0 نقطة مئوية)، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.7 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.6 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.2٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال عام 2012.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2012 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أبرزها قطاع " التجارة والمطاعم والفنادق " الذي نما بنسبة 6.8٪، و" الكهرباء والمياه " (6.6٪)، و"خدمات المال والتأمين والعقارات" (5.2٪)، "والنقل والتخزين والاتصالات" (4.1٪) وذلك مقابل نمو نسبته 3.7٪ و 5.1٪ و 3.4٪ و 3.3٪ خلال عام 2011 على الترتيب.

أما قطاعا "الصناعات التحويلية" و"منتجو الخدمات الحكومية" فقد شهدا تباطؤاً خلال عام 2012، إذ سجلا نمواً نسبته 2.3٪ و 3.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.0٪ و 3.3٪ خلال عام 2011 على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، "الزراعة" و"الإنشاءات" تراجعاً في أدائها بنسبة 17.1٪ و 9.4٪ و 1.0٪، مقابل نمو نسبته 17.7٪ و 3.9٪ وتراجع نسبته 4.3٪ خلال عام 2011 على الترتيب.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 3.8٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 6.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء هذا التراجع محصلة لما يلي:
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 32.1٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.5٪ خلال نفس الشهر من عام 2012)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من البوتاس بنسبة 36.6٪، والفوسفات بنسبة 26.3٪ نتيجة انخفاض الطلب العالمي.
  - تراجع الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 16.3٪ (بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 33.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2012)، وذلك بسبب تراجع الطلب الصناعي على الكهرباء.
  - نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 0.5٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 5.0٪ خلال نفس الشهر من عام 2012)، وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكّلة لهذا الرقم، أبرزها بند المنتجات الكيمائية (26.2٪) وبند المنتجات الغذائية (13.8٪) من جهة، وتراجع الأداء لعدد من البنود أبرزها المنتجات النفطية المكررة (61.3٪) وبند الحديد والصلب (47.5٪) والإسمنت (35.4٪) من جهة أخرى.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 4.9٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 26.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجعت الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 11.3٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع طفيف نسبته 0.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 7.4٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجعت كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بشكل ملحوظ وبنسبة 22.9٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013، بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 11.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- شهد مؤشر المساحات المرخصة للبناء تباطؤاً في أدائه، إذ نما بنسبة 9.7٪ خلال الشهر الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 18.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2012.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية*

2012	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2012		2013
0.2	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**6.5**	كانون ثاني	**-3.8**
1.4	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**5.0**		**0.5**
3.3	المنتجات الغذائية والمشروبات	-0.5		13.8
9.8	المنتجات النفطية المكررة	31.3		-61.3
-2.5	الحديد والصلب	48.5		-47.5
-22.6	الإسمنت والجير والجبص	-8.0		-35.4
-3.7	المنتجات الكيميائية	-17.3		26.2
-16.9	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-1.5**		**-32.1**
-15.3	الفوسفات	-1.4		-26.3
-19.0	البوتاس	-3.5		-36.6
6.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**33.9**		**-16.3**
8.5	**المساحات المرخصة للبناء**	**18.9**		**9.7**
0.9	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**11.9**	كانون ثاني – شباط	**-22.9**
-7.7	**أعداد المغادرين**	**-8.5**		**-7.4**
5.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**26.4**		**-4.9**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-0.6**		**-11.3**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بنسبة 7.2٪ بالمقارنة مع 3.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأثر المستوى العام للاسعار خلال الشهرين الأولين من العام الحالي بالارتفاع الحاد في اسعار بندي "الوقود والانارة" و"النقل" واللذين تأثرا بشكل مباشر بقرار الحكومة القاضي بتحرير اسعار المشتقات النفطية (والذي بدأ تطبيقه خلال شهر تشرين ثاني من عام 2012)، اذ ساهما برفع معدل التضخم بمقدار 3.8 نقطة مئوية مقابل مساهمة ضئيلة لا تتجاوز 0.1 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما تأثر المستوى العام للاسعار بأرتفاع أسعار المواد الغذائية محلياً متأثرة بعوامل الطلب والعرض في السوق.

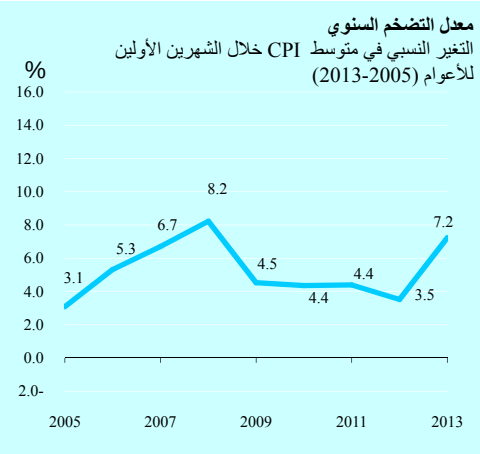

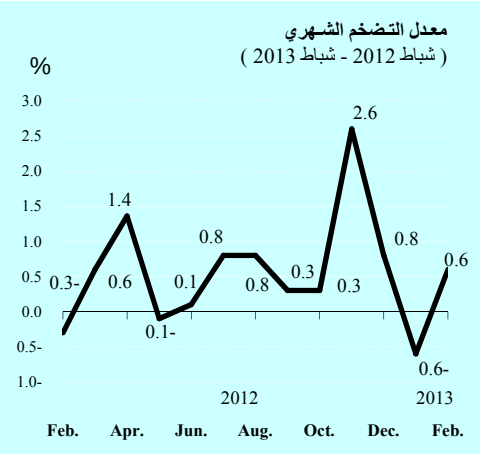

أما خلال شهر شباط بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2013) فقد ارتفع المستوى العام للاسعار بنسبة 0.6٪، وذلك محصلة لإرتفاع اسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، ابرزها "الفواكة" و"الخضروات" و "الالبان ومنتجاتها والبيض" إلى جانب"النقل".

وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 5.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2013. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الخضروات" (20.5٪)، و"الفواكه" (17.4٪)، و"اللحوم والدواجن" (8.2٪) و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (5.8٪) من جهة، وتراجع أسعار "الحبوب ومنتجاتها" (1.2٪) و"الزيوت والدهون" (1.0٪) من جهة أخرى.
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، مساهمة بذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2013. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار كلٍ من "الأحذية" و"الملابس" بنسبة 7.7٪ و 2.5٪ على التوالي.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 8.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، لتسهم بذلك بمقدار 2.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2013. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الحاد في أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 24.9٪، مقابل ارتفاع طفيف نسبته 0.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، متأثراً بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 2.5٪ لبند "الإيجارات" و 5.2٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2012، لتساهم بذلك بمقدار 2.9 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد البحث. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار بند "النقل" وبنسبة (20.3٪) مقابل ارتفاع نسبته 0.6٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي متأثراً بقرار رفع أجور النقل العام والناجم عن تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الشخصية" (6.5٪)، و"الثقافة والترفيه" (4.7٪)، و"التعليم" (4.1٪).

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلون إلى قوة العمل) خلال عام 2012 إلى نحو 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) وذلك مقابل 12.9٪ (11.0٪ للذكور و 21.2٪ للإناث) خلال عام 2011، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.9٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.0٪ (61.3٪ للذكور و 14.2٪ للإناث) خلال عام 2012، بالمقارنة مع 39.0٪ (62.8٪ للذكور و 14.7٪ للإناث) خلال عام 2011 .
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 33.4٪ خلال عام 2012. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 25.5٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.5٪)، و"التعليم" (12.6٪) و"الصناعات التحويلية" (9.7٪)، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات "النقل والتخزين" و"التشييد" والقطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 1,807.7 مليون دينار (8.2٪ من GDP) خلال عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,382.8 مليون دينار (6.8٪ من GDP)خلال عام 2011. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (327.1 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 2,134.8 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 2,597.8 مليون دينار خلال عام 2011.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,682.0 مليون دينار ليبلغ 12,678.0 مليون دينار (57.7٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,733.0 مليون دينار ليبلغ 11,648.0 مليون دينار (53.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 445.6 مليون دينار ليبلغ 4,932.4 مليون دينار (22.5٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012 مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.5٪ من GDP) في نهاية عام 2011.

أداء الموازنة العامة خلال عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال كانون أول من عام 2012 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 114.3 مليون دينار أو ما نسبته 26.9٪ لتصل إلى 538.7 مليون دينار. في المقابل، انخفضت الإيرادات العامة خلال عام 2012 كاملاً مقارنة مع عام 2011 بمقدار 359.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.6٪ لتصل إلى 5,054.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 887.9 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 528.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2012:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – كانون أول		معدل النمو (٪)
	2011	2012		2011	2012	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**424.4**	**538.7**	**26.9**	**5,413.8**	**5,054.4**	**-6.6**
الإيرادات المحلية، منها:	310.7	308.2	-0.8	4,198.8	4,727.3	12.6
الإيرادات الضريبية، منها:	231.2	215.0	-7.0	3,062.2	3,351.4	9.4
ضريبة المبيعات	159.6	159.4	-0.1	2,033.2	2,274.7	11.9
الإيرادات الأخرى، منها:	77.7	90.4	16.3	1,115.9	1,351.6	21.1
رسوم تسجيل الأراضي	14.5	22.2	53.1	147.5	212.4	44.0
المساعدات الخارجية	113.7	230.5	102.7	1,215.0	327.1	-73.1
إجمالي الإنفاق	**1,061.3**	**919.2**	**-13.4**	**6,796.6**	**6,862.1**	**1.0**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-636.9**	**-380.5**	**-**	**-1,382.8**	**-1,807.7**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2012 بمقدار 528.5 مليون دينار أو ما نسبته 12.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لـتصل إلى 4,727.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كلٍ من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 289.2 مليون دينار و235.7 مليون دينار و3.6 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

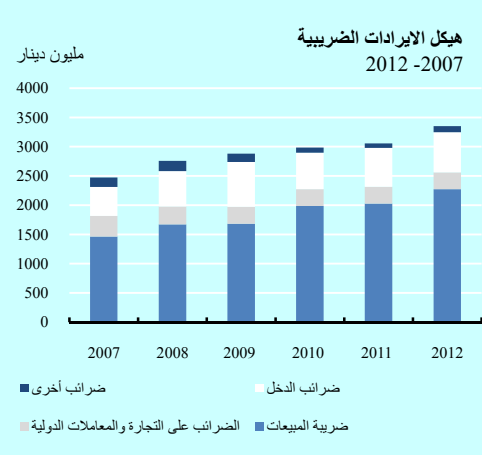

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2012 بمقدار 289.2 مليون دينار أو ما نسبته 9.4٪ مقارنة مع عام 2011 لتصل إلى 3,351.4 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.9٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- ارتفعت حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 241.5 مليون دينار لتبلغ 2,274.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 220.2 مليون دينار 39.1 مليون دينار و 14.1 مليون دينار، على التوالي، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 31.8 مليون دينار.
- ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 21.0 مليون دينار أو ما نسبته 3.1٪ لتصل إلى 688.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 37.0 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 16.0 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من

الشركات ما نسبته 80.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 556.6 مليون دينار (منها 102.7 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 1.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.5٪ لتبلغ 285.5 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2012 بمقدار 235.7 مليون دينار أو ما نسبته 21.1٪ لتصل إلى 1,351.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 80.8 مليون دينار لتبلغ 332.3 مليون دينار (منها 304.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 82.5 مليون دينار لتبلغ 682.0 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 72.4 مليون دينار لتبلغ 337.4 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2012 بمقدار 3.6 مليون دينار لتبلغ 24.3 مليون دينار.

♦ المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية بشكل ملحوظ خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 وبمقدار 887.9 مليون دينار، لتبلغ 327.1 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

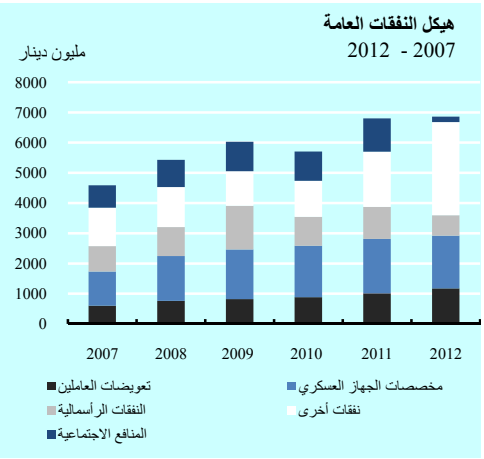

شهدت النفقات العامة خلال شهر كانون الأول من عام 2012 انخفاضاً مقداره 142.1 مليون دينار أو ما نسبته 13.4٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 919.2 مليون دينار. في حين شهدت النفقات العامة خلال عام 2012 ارتفاعاً مقداره 65.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.0٪ لتبلغ 6,862.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.8٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 36.1٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2012 بمقدار 446.7 مليون دينار أو ما نسبته 7.8٪ لتصل إلى 6,186.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أبرز بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 162.9 مليون دينار لتبلغ 1,176.4 مليون دينار، وكذلك

ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 153.2 مليون دينار ليصل إلى 582.7 مليون دينار، كما ارتفعت بند دعم السلع بمقدار 90.5 مليون دينار ليبلغ 887.6 مليون دينار، وارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 109.5 مليون دينار ليصل إلى 1,206.9 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 52.9 مليون دينار لتبلغ 1,744.8 مليون دينار، وكذلك شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 29.2 مليون دينار ليبلغ 236.2 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال عام 2012 انخفاضاً بمقدار 381.2 مليون دينار، أو ما نسبته 36.1٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 675.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2012 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 1,807.7 مليون دينار (8.2 من GDP) مقارنة بعجز مالي مقداره 1,382.8 مليون دينار (6.8٪ من GDP) خلال عام 2011.

- سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2012 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 1,225.0 مليون دينار (5.6٪ من GDP) مقابل عجز أولي بلغ مقداره 953.3 مليون دينار (4.7٪ من GDP) خلال عام 2011.

الدين العام

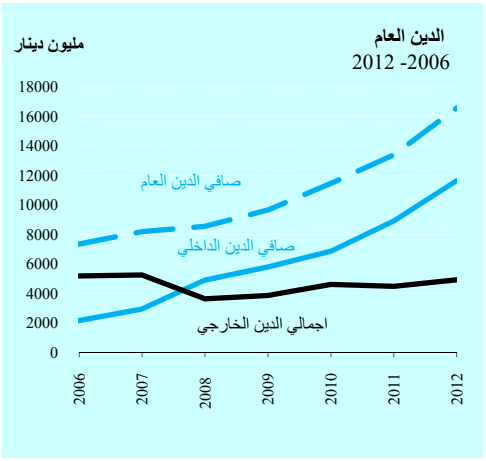

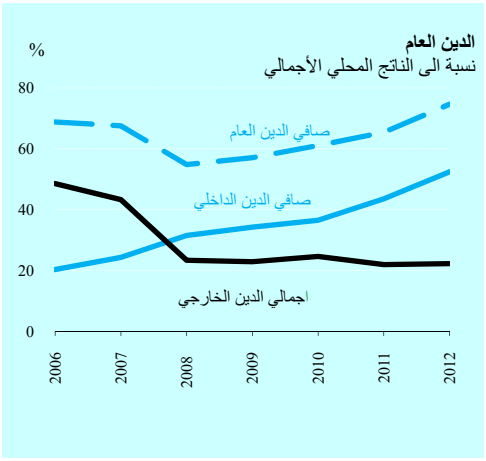

- ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 2,682.0 مليون دينار ليبلغ 12,678.0 مليون دينار (57.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,728.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 954.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، بشكل أساس، محصلة للارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات المباشرة بمقدار 899.0 مليون دينار لتصل إلى 1,079.0 مليون دينار في نهاية عام 2012 مقابل 180.0 مليون دينار في نهاية عام 2011 وذلك لتغطية مديونية شركة الكهرباء الوطنية، بشكل أساس، نتيجة تقطع وانخفاض إمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

- سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2012 ارتفاعاً مقداره 2,733.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 11,648.0 مليون دينار (53.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 2,682.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2011 بمقدار 52.0 مليون دينار.
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 445.6 مليون دينار ليبلغ 4,932.4 مليون دينار (22.5٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 40.3٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 9.3٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 18.1٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 16.8٪.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2012 بمقدار 3,178.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليصل إلى 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.5٪ من GDP) في نهاية عام 2011. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً بلغ مقداره 10.0 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2011.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال عام 2012 ما مقداره 558.1 مليون دينار (منها 120.5 مليون دينار فوائد) مقابل 518.8 مليون دينار (منها 120.7 مليون دينار فوائد) خلال عام 2011.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تعديل جميع أسعار المشتقات النفطية باستثناء الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2013		التغير ٪
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	835.0	800.0	-4.2
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1030.0	970.0	-5.8
السولار	فلس/لتر	710.0	665.0	-6.3
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	700.0	665.0	-5.0
الكاز	فلس/لتر	710.0	665.0	-6.3
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10.0	10.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	506.8	494.2	-2.5
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	506.8	494.2	-2.5
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	506.8	494.2	-2.5
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	660.0	610.0	-7.6
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	665.0	615.0	-7.5
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	680.0	630.0	-7.4
الإسفلت	دينار/طن	542.5	529.2	-2.5

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2013/4/1

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية تمويل بقيمة (65) مليون دولار مقدمة من دولة الكويت ضمن حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية، وذلك لتمويل مشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال في مدينة العقبة (آذار 2013).

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويلية قطاعية بقيمة (179.4) مليون دولار مقدمه من المملكة العربية السعودية ضمن حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية، موزعة كالتالي: (شباط 2013).
  - اتفاقية برنامج مشروع استكمال البنية التحتية في المناطق الاقتصادية التنموية بقيمة (42.4) مليون دولار.
  - اتفاقية مشروع إنشاء وصلة سكة حديد الشيدية بقيمة (75) مليون دولار.
  - اتفاقية برنامج تطوير البنية التحتية للجامعات وكليات المجتمع التقنية بقيمة (62) مليون دولار.

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 4.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 420.8 مليون دينار.

- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بنسبة 13.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 1,166.9 مليون دينار.

- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 انخفاضاً نسبته 18.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 ليبلغ 746.1 مليون دينار.

- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بنسبة 1.8٪ لتبلغ 345.8 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعاته بنسبة 3.6٪ لتبلغ 120.1 مليون دينار.

- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بنسبة 4.1٪ ليبلغ 374.7 مليون دينار.

- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 3,979.1 مليون دينار خلال عام 2012 مقارنة مع عجز مقداره 2,462.6 مليون دينار خلال عام 2011.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل مقداره 996.1 مليون دينار خلال عام 2012 مقارنة بحوالي 1,046.2 مليون دينار خلال عام 2011.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2012 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 3,892.3 مليون دينار ليصل إلى 19,135.1 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2011.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 22.8 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 188.1 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني من عام 2013، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 210.9 مليون دينار ليبلغ 1,513.3 مليون دينار مقارنة بالشهر المماثل من عام 2012.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني				
	2012	معدل النمو (٪) 2012/2011	2013	معدل النمو (٪) 2013/2012
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	1,724.2	22.2	1,513.3	-12.2
الصادرات الكلية	438.8	-4.4	420.8	-4.1
الصادرات الوطنية	369.2	-3.8	346.4	-6.2
المعاد تصديره	69.6	-7.6	74.4	6.9
المستوردات	1,355.0	32.0	1,166.9	-13.9
الميزان التجاري	-916.2	61.4	-746.1	-18.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن

بالمليون دينار

	كانون ثاني		
	2012	2013	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	62.6	68.9	10.1
العراق	40.0	54.6	36.5
السعودية	26.3	38.9	47.9
الهند	29.1	27.0	-7.2
سوريا	18.3	17.2	-6.0
اندونيسيا	22.8	13.9	-39.0
الإمارات	9.6	13.9	44.8
المستوردات			
السعودية	375.4	281.9	-24.9
الصين	108.1	118.5	9.6
إيطاليا	33.0	108.5	228.8
الولايات المتحدة الامريكية	81.2	72.8	-10.3
ألمانيا	57.8	51.0	-11.8
مصر	47.9	44.8	-6.5
الهند	54.9	32.2	-41.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شهر كانون ثاني عام 2013 انخفاضاً نسبته 4.1٪ لتصل إلى 420.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 4.4٪ خلال عام 2012. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بمقدار 22.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2٪، لتصل إلى 346.4 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 4.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9٪، لتصل إلى 74.4 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون ثاني للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**369.2**	**346.4**	**-6.2**
الملابس	**61.3**	**67.1**	**9.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	57.9	62.9	8.6
البوتاس	**58.5**	**40.7**	**-30.4**
أندونيسيا	11.2	13.9	24.2
ماليزيا	-	11.9	-
تايوان	-	4.1	-
منتجات دوائية وصيدلية	**19.1**	**31.8**	**66.6**
السعودية	5.5	6.1	9.9
اليمن	0.7	3.7	-
الإمارات	1.1	3.7	-
السودان	1.3	3.1	133.8
الخضروات	**39.5**	**29.6**	**-25.2**
سوريا	13.8	13.3	-3.8
الامارات	3.1	3.2	3.3
لبنان	2.1	2.4	15.9
الفوسفات	**47.2**	**23.5**	**-50.2**
الهند	25.1	23.5	-6.4
فواكة ومكسرات	**0.7**	**11.4**	-
العراق	-	10.3	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 17.9 مليون دينار (30.6٪) لتصل إلى 40.7 مليون دينار. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى كل من اندونيسيا وماليزيا وتايوان ما نسبته 73.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

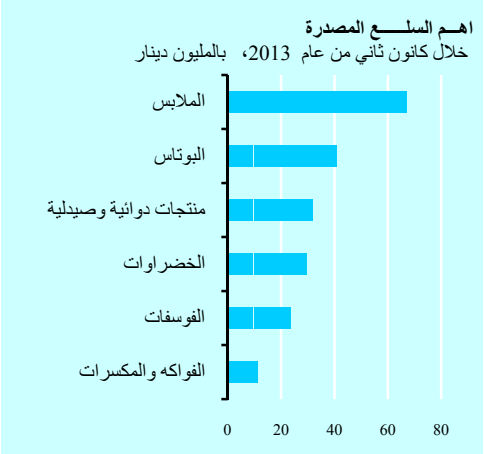

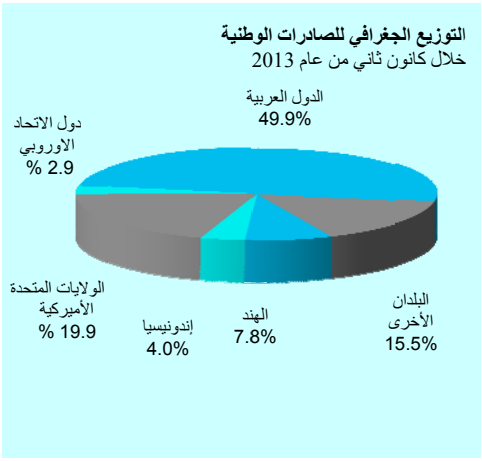

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 12.7 مليون دينار، أو ما نسبته 66.6٪، لتصل إلى 31.8 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 21.3٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية واليمن والإمارات والسودان ما نسبته 52.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.
- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 9.9 مليون دينار (25.2٪) لتصل إلى 29.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 29.7٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والإمارات ولبنان على ما نسبته 63.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 23.7 مليون دينار (50.2٪) لتصل إلى 23.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 50.4٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 51.4٪ وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 2.6٪. ومن الجدير ذكره، أن الهند كانت المستورد الرئيسي للفوسفات خلال شهر كانون ثاني من هذا العام.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والفوسفات والفواكه والمكسرات خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 على ما نسبته 58.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.3٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند وسوريا واندونيسيا والإمارات على ما نسبته 67.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 مقابل 56.5٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 انخفاضاً مقداره 188.1 مليون دينار، أو ما نسبته 13.9٪، لتبلغ 1,166.9 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 32.0٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2012.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 143.5 مليون دينار، أو ما نسبته 72.4٪، لتصل إلى 54.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 221.6٪ خلال الشهر المقابل من العام السابق ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع المستوردات من زيت الوقود والسولار. وتعتبر كل من السعودية وإيطاليا الإمارات العربية المتحدة الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

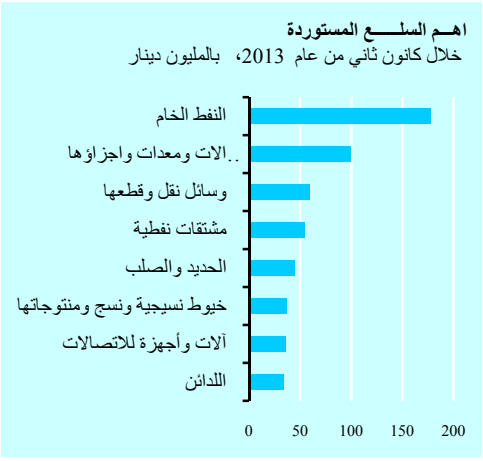

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 75.0 مليون دينار، أو ما نسبته 29.7٪، لتصل إلى 177.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 71.9٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 3.5٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 27.2٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.
- انخفاض مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 11.1 مليون دينار، أو ما نسبته 15.7٪، لتصل إلى 59.4 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 23.2٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا ما نسبته 61.0٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون ثاني للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1,355.0**	**1,166.9**	**-13.9**
النفط الخام	**252.5**	**177.5**	**-29.7**
السعودية	238.0	155.0	-34.9
الآلات ومعدات واجزاؤها لتوليد الطاقة	**15.4**	**99.5**	**546.1**
إيطاليا	0.9	61.6	-
فلندا	-	20.8	-
ألمانيا	4.5	9.7	115.6
وسائل النقل وقطعها	**70.5**	**59.4**	**-15.7**
كوريا الجنوبية	27.3	15.5	-43.2
الولايات المتحدة الامريكية	10.2	11.0	7.4
ألمانيا	12.2	9.8	-19.9
مشتقات نفطية	**198.1**	**54.6**	**-72.4**
السعودية	31.1	29.6	-4.8
إيطاليا	-	23.7	-
الإمارات	1.1	0.6	-45.5
الحديد والصلب	**55.8**	**44.9**	**-19.5**
أوكرانيا	22.8	9.7	-57.5
الصين	2.5	9.6	284.0
سوريا	1.3	4.3	230.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**39.7**	**37.1**	**-6.5**
الصين	17.8	15.3	-14.0
تايوان	10.2	7.8	-23.5
تركيا	2.2	2.8	27.3
الآلات واجهزة للاتصالات	**19.4**	**35.4**	**82.5**
الصين	8.4	15.9	89.3
السويد	-	5.8	-
فيتنام	0.2	3.8	1800
اللدائن	**36.4**	**33.7**	**-7.4**
السعودية	20.2	17.1	-15.3
الصين	1.7	3.6	111.8
الإمارات	0.9	2.4	166.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

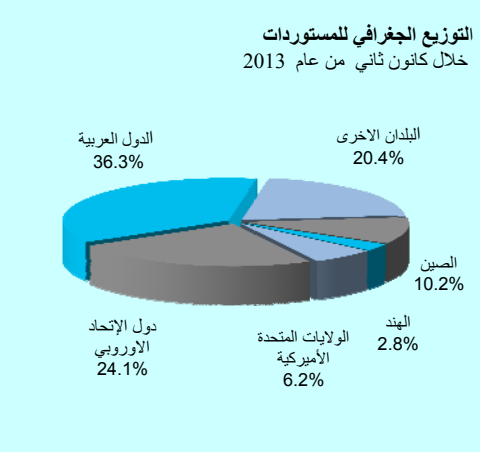

- انخفاض مستوردات المملكة من الحديد والصلب بمقدار 10.9 مليون دينار، أو ما نسبته 19.5٪، لتصل إلى 44.9 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض بلغت نسبته 13.2٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا والصين وسوريا على ما نسبته 52.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"الآلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و"وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"اللدائن" على ما نسبته 46.5٪ من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 مقابل 50.8٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ومصر والهند خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 على ما نسبته 60.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 56.0٪ خلال الشهر المقابل من عام 2012.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 4.8 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ مقارنة بالشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 74.4 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون ثاني من عام 2013 انخفاضاً مقداره 170.1 مليون دينار، أو ما نسبته 18.6٪، مقارنة بالشهر المماثل من عام 2012 ليصل إلى 746.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بمقدار 14.9 مليون دينار (4.1٪) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 ليبلغ 374.7 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 6.0 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتصل إلى 345.8 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ارتفاعاً نسبته 3.6٪ لتصل إلى 120.1 مليون دينار مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,979.1 مليون دينار (18.1٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,462.6 مليون دينار (12.0٪ من GDP) خلال عام 2011. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

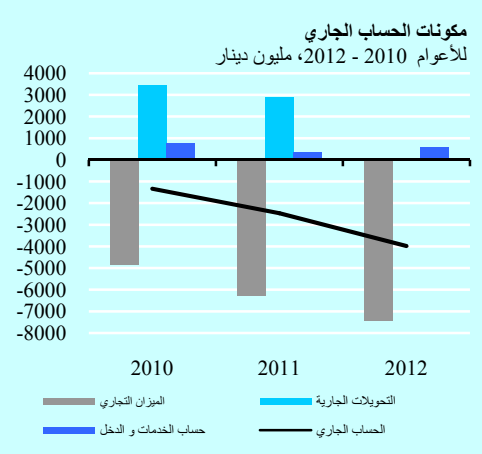

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 1,187.1 مليون دينار (19.0٪) ليصل إلى 7,448.8 مليون دينار.
- ارتفاع الوفر في حساب الخدمات بمقدار 342.9 مليون دينار ليبلغ 814.9 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 1,644.6 مليون دينار و 161.6 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 848.9 مليون دينار و 142.4 مليون دينار على التوالي.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 213.7 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 127.6 مليون دينار خلال عام 2011، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 485.2 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 271.5 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار ٢586. مليون دينار ليصل إلى ٥2,868. مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2012 بمقدار 383.8 مليون دينار ليبلغ نحو 1,048.1 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 202.4 مليون دينار ليصل إلى 1,820.4 مليون دينار. ويذكر أن صافي حوالات العاملين حققت ارتفاعاً نسبته 4.5٪ خلال عام 2012 لتصل إلى 1,960.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2012، فقد أظهرت تراجعاً في صافي الأصول الخارجية بمقدار 3,944.7 مليون دينار بالمقارنة مع تراجع مماثل مقداره 2,382.4 مليون دينار خلال عام 2011. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,337.3 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,172.3 مليون دينار خلال عام 2011.
  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 996.1 مليون دينار مقارنة بحوالي 1,046.2 مليون دينار خلال عام 2011.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 406.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 22.7 مليون دينار خلال عام 2011.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 206.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 208.5 مليون دينار خلال عام 2011.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2012 التزاماً نحو الخارج بلغ 19,135.1 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,242.8 مليون دينار في نهاية عام 2011. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2012 بالمقارنة مع نهاية عام 2011 بمقدار 1,763.0 مليون دينار ليصل إلى 14,506.2 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لانخفاض رصيد الاصول الاحتياطية بمقدار 2,331.5 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2012 بالمقارنة مع نهاية عام 2011 بمقدار 2,129.0 مليون دينار ليصل إلى 33,641.3 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 996.1 مليون دينار ليبلغ 17,590.3 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 349.5 مليون دينار ليبلغ 1,103.9 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة بمقدار 627.3 مليون دينار ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع الرصيد القائم على كل من البنك المركزي بمقدار 230.0 مليون دينار (تسهيلات صندوق النقد الدولي)، والحكومة العامة بمقدار 54.1 مليون دينار، والقطاعات الاخرى بمقدار 348.8 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 32.2 مليون دينار ويعود ذلك إلى ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 503.3 مليون دينار لتبلغ 612.9 مليون دينار، وانخفاضها لدى البنوك التجارية بمقدار 471.1 مليون دينار لتبلغ 5,527.2 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 16.1 مليون دينار ليبلغ 2,785.1 مليون دينار.